التحكيم التجاري الدولي

في ميزان الشريعة والقانون

دراسة مقاصدية تحليلية مقارنة للقانون الأردني بقانون الأونسيترال والتشريعات العالمية

الدكتور أمجد علي سعادة

أستاذ مشارك في القضاء الشرعي والسياسة الشرعية
مختص في التحكيم التجاري

التحكيم التجاري الدولي

في ميزان الشريعة والقانون

دراسة مقاصدية تحليلية مقارنة للقانون الأردني بقانون الأونسيترال والتشريعات العالمية

[دول الخليج: السعودية والامارات وقطر وعُمان ومركز دبي، ومصر وفرنسا وسويسرا وإنجلترا]

إعداد

الدكتور أمجد علي سعادة

كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

أستاذ مشارك في القضاء الشرعي والسياسة الشرعية

ماجستير قانون في التحكيم وفض النزاعات التجارية

جميع حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للمؤلف ©

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

رقم التصنيف: 347.56509

سعادة، أمجد علي محمد

التحكيم التجاري الدولي في ميزان الشريعة والقانون: دراسة مقاصدية تحليلية مقارنة للقانون الأردني بقانون الأونسيترال والتشريعات العالمية، أمجد علي سعادة ٢٠٢٦

المواصفات://التحكيم//تسوية النزاعات//الإجراءات قانون//تقنين الشريعة الإسلامية// تنفيذ القانون// الشريعة الإسلامية// القانون المقارن

رقم الإيداع (2026\6\3570)

ردمك ISBN (978-9923-0-2586-4)

الطبعة الأولى ٢٠٢٦

لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه أو ترجمته أو إعادة استخدام محتوياته المكتوبة أو المرئية في نطاق استعادة المعلومات، أو نقــله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف، للتواصل:
amjsaadeh@yahoo.com

ريع هذا الكتاب لصالح ... وقف بر الوالدين العلمي

ساهم في دعم الوقف بحصولك على النسخة الأصلية من الكتاب

ولتستمر هذه الإصدارات

يطلب من المتجر الوقفي: www.Dr-Saadeh.com

وقف بر الوالدين العلمي
PR-WAQF
www.dr-saadeh.com

مقدمة كتاب التحكيم التجاري الدولي في ميزان الشريعة والقانون

دراسة شرعية مقاصدية مقارنة مع قانون الأونسيترال النموذجي والقو انين الدولية

(دول الخليج: السعودية والامارات وقطروعُمان ومركزدبي ومصروفرنسا وسويسرا و انجلترا)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

يشهد العالم المعاصر تسارعاً غير مسبوق في حركة التجارة الدولية وتدفق الاستثمارات عبر الحدود، مما أدى إلى بروز التحكيم التجاري الدولي بوصفه الآلية الأكثر فعالية ومرونة لفض النزاعات الاقتصادية، لما يوفره من سرعة في الإجراءات، وتخصص في الأحكام، وحماية لأسرار المتعاملين .وفي ظل هذا الواقع الاقتصادي المتشابك، تتأكد الحاجة العلمية والعملية إلى بناء منظومة تحكيمية متكاملة تجمع بين الأصالة والسهولة، وتلبي متطلبات الأسواق الحديثة دون الإخلال بالثوابت والمرجعيات .

وتأتي أهمية هذا العمل العلمي في كونه يضع اللبنات الأساسية لـ **"نظرية التحكيم التجاري الدولي الإسلامي"**، استناداً إلى دراسة مقاصدية تأصيلية تربط الفروع الفقهية والقواعد الكلية (كقواعد "الضرر يزال"، و"الوفاء بالعقود"، و"كل ما جاز فيه الصلح جاز فيه التحكيم") بالمعايير والإجراءات القانونية المعتمدة عالمياً .فالعمل لا يطرح الشريعة الإسلامية كإطار نظري مجرد، بل يقدمها كقضاء اتفاقي خاص ذي حوكمة إجرائية وشروط موضوعية محكمة متوافقة مع المبادئ القانونية المستقرة في النظم الدولية المعاصرة، مثل قانون الأونسيترال النموذجي والاتفاقيات الدولية النافذة .

إن تقديم نظرية متكاملة للتحكيم التجاري الدولي من منظور إسلامي يحمل أثراً بالغ الأهمية على المستوى الاقتصادي وعلى موقع الفقه الإسلامي في الخارطة العالمية للتحكيم .فاقتصادياً؛ يسهم هذا التأصيل في تعزيز البيئة الاستثمارية وتوفير الحماية القانونية الآمنة لقطاعات واسعة من الاستثمارات والتمويل الإسلامي والصكوك والمشاريع الكبرى) كعقود الفيديك وعقود (B.O.T ، حيث يمنح المستثمرين والمتعاملين ثقة عالية في اللجوء إلى تحكيم يستجيب لتطلعاتهم العقدية والمالية مع حفظ الحقوق والعدالة .أما على الخارطة العالمية للتحكيم، فإن تقنين وضبط التحكيم الإسلامي وفق المعايير المؤسسية والحوكمة الحديثة يرسخ حضور التشريع الإسلامي كمرجعية دولية

موثوقة وقابلة للتطبيق والاعتراف الدولي، ويمهد الطريق لمأسسة مراكز تحكيم شرعية دولية تنافس المراكز العالمية .

وتتجلى القيمة العلمية للتحكيم والدراسة المقارنة في هذا العمل من خلال تتبع نصوص القوانين الوطنية (كالقانون الأردني بتعديلاته الحديثة) ومقارنتها بقانون الأونسيترال النموذجي وعينة من التشريعات العربية والدولية العريقة .إذ تتيح هذه المقارنة التحليلية تقييم مدى تقدم الأنظمة التشريعية، واستخلاص الفجوات الإجرائية، وإبراز مواطن "التميز والاجتهاد التشريعي"، فضلاً عن التأكيد على أن القواعد الكلية للشريعة الإسلامية ومقاصدها العامة تشكل رافداً خصباً لتطوير القوانين الوضعية وتعزيز العدالة الناجزة.

هيكل الكتاب وإضافاته المنهجية

يمثل هذا الكتاب **دراسة تحليلية مقارنة شاملة تحاول تقديم رؤية مقارنة بين القوانين الأحد عشر وبين الشريعة الإسلامية من جهة أخرى**، لذا جرى تنظيمه في ثلاثة أجزاء متكاملة على النحو التالي:

الجزء الأول: النظرية الشرعية للتحكيم – دراسة تأصيلية مقاصدية

ويتناول مدخلاً تأصيلياً مقاصدياً يؤسس لفكرة **التحكيم التجاري الدولي الإسلامي الشامل**، مرجحاً اعتباره **قضاءً اتفاقياً من نوع خاص**، ويستعرض قاعدة "كل ما جاز فيه الصلح جاز فيه التحكيم"، وشروط المحكم (الأهلية، العدالة، الدين)، والنظام العام الإسلامي كضابط للرقابة التلقائية، والقواعد الفقهية المؤثرة في الإجراءات (الضرر، الوفاء بالعقود، البينة)، وإشكالية تطبيق القانون الأجنبي، مع مقترحات لمأسسة التحكيم الإسلامي، وقراءة مقاصدية لقانون الأونسيترال، وخلاصات وتوصيات موثقة بالمصادر الفقهية وقرارات المجامع والأبحاث الحديثة.

الجزء الثاني: الشرح والدراسة القانونية المقارنة

وفيه تتبعت نصوص قانون التحكيم الأردني (بعد تعديلاته الأخيرة ٢٠١٨) ونظيراتها واستخرجت الأحكام المستفادة منها؛ مادةً مادة، مع إيراد النص المقابل من قانون الأونسيترال النموذجي، ثم وجه المقارنة الذي يبين أوجه الاتفاق والاختلاف والتطور في كلٍ، وتمتد المقارنة لتشمل عينة من التشريعات الدولية العريقة تم اختيارها وفق معايير موضوعية وهي :

القانون المصري (رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤) كأول قانون عربي شامل للتحكيم، **القانون الإماراتي** (الاتحادي رقم ٦ لسنة ٢٠١٨)، **النظام السعودي** (الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ لسنة ١٤٣٣هـ وتعديلاته)، **القانون القطري** (رقم ٢ لسنة ٢٠١٧)، **القانون العماني** (المرسوم

السلطاني رقم ٩٧/٤٧) في بعض مواده، بالإضافة إلى **القانون الفرنسي** (مرسوم ٢٠١١-٤٨ المعدل بالقانون ٢٠٢٢-٨٩٩) كنموذج للدول التي تتبنى نظام القانون المدني المتطور، و**القانون الإنجليزي** (قانون التحكيم لعام ١٩٩٦ وتعديلاته المعتمدة حتى ٢٠٢٥) كنموذج لدول القانون العام، و**القانون السويسري** (الفصل ١٢ من قانون القانون الدولي الخاص السويسريPILA) باعتبار سويسرا مركزاً محايداً للتحكيم الدولي، و**نظام مركز دبي المالي العالمي (DIFC)** (قانون التحكيم رقم ١ لسنة ٢٠٠٨) كنموذج مؤسسي خاص، مع مراعاة أن يتم آخر التعديلات حتى ٢٠٢٦م.

وقد خصصت التحليلات التأصيلية الشرعية للمواد العشر الأكثر اتصالاً بالضوابط الشرعية (المواد ٩، ١٠، ١٤، ١٥، ٢١، ٢٣، ٣٦، ٤٣، ٤٩، ٥١)، حيث تم تخصيص لكل منها معالجة مستقلة بعنوان "التحليل والتأصيل الشرعي" تربط النص القانوني بالقواعد الفقهية التي تم تفصيلها في الجزء الأول، مع إحالات متبادلة تسهل على القارئ الانتقال بين النظرية والتطبيق.

الجزء الثالث: الجداول والخلاصات والمقترحات والملاحق

ويشتمل على الأدوات التحليلية التطبيقية التي تُكمّل الجزأين الأول والثاني، من خلال جداول وخلاصات ومصفوفات تحليلية ومقارنات كمية ليشمل بذلك إضافات علمية جوهرية، من أبرزها:

١. **جداول مقارنة شاملة:** بين القانون الأردني وقانون الأونسيترال؛ تم إعداد جداول تفصيلية (من المادة ١ إلى ٥٥) تلخص أوجه الاتفاق والاختلاف بين القانونين، وتحدد بدقة نسبة التوافق والتميز الأردني والفجوات القائمة، مما يتيح للقارئ رؤية كلية شمولية سريعة.

٢. **خلاصات الفجوات :**تم تخصيص جزء لاستخلاص أهم الفجوات بين قانون الأونسيترال وقانون التحكيم الأردني، مع تصنيفها إلى فجوات كبرى (مثل التدابير المؤقتة) وفجوات إجرائية جوهرية، مما يسهل تحديد أوجه التطوير بدقة.

٣. **تحليل نقدي وتدقيق تشريعي :**تم تقديم تدقيق متخصص للمواد من (١٧) إلى (٥٧)، مبرزاً الفروقات الإجرائية الدقيقة والآثار العملية المترتبة عليها، مع تسليط الضوء على "التميز الأردني" وإبداء الملاحظات النقدية البناءة.

٤. **تعديلات قانونية مقترحة :**تم صياغة تعديلات مقترحة على القانون الأردني بهدف سد الفجوات الواردة، وأهمها سلسلة من المواد لتحل محل المادة (٢٣)، لتواكب بذلك الفصل

الرابع ألف من الأونسيترال (تعديلات ٢٠٠٦) الخاص بالتدابير المؤقتة والأوامر الأولية، مع الحفاظ على الخصوصيات الأردنية.

٥. **مراجعة شرعية من منظور إسلامي**: تم تخصيص فصلاً كاملاً (وهو الجزء الأول من الكتاب) لمراجعة نصوص القانونين (الأردني والأونسيترال) في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، مع تقديم ملاحظات وتوصيات شرعية دقيقة، نظراً لأن الشريعة هي مصدر رئيسي للتشريع في الأردن.

٦. **ملحق بقانون الأونسيترال النموذجي**: تم إلحاق النص الكامل للقانون الأردني ٢٠١٨م، وقانون الأونسيترال النموذجي باللغة العربية (بصيغته المعدلة عام ٢٠٠٦) ليسهل على القارئ الرجوع إليه ومقارنته أثناء دراسة المواد الأردنية.

منهجية العمل

اعتمدت في هذا الكتاب على منهجية تحليلية تطبيقية متكاملة، تقوم على: إيراد النص الأردني الكامل، ثم النص المقابل من الأونسيترال، ثم تحليل دقيق للأحكام المستخلصة، مع بيان وجه مقارنة موضوعي بين القوانيين، مع استحضار القوانين المقارنة الأخرى عند المواضع التي يُظهر فيها كل نظام تمايزاً جوهرياً.

الجمهور المستهدف

أرجو أن يكون هذا الكتاب عوناً ومرجعاً عملياً لكل من:

- **القضاة**: الذين يمارسون رقابتهم القضائية على حكم التحكيم بطلاناً وتنفيذاً.
- **المحكمون**: الذين يحتاجون إلى فهم دقيق لحدود سلطتهم والتزاماتهم الإجرائية والموضوعية.
- **المحامون**: الذين يمثلون الأطراف في إجراءات التحكيم أو في دعاوى البطلان والتنفيذ.
- **الباحثون وطلبة الدراسات العليا**: الذين يستكشفون مسائل قانون التحكيم الشرعي والمقارن.
- **مراكز التحكيم والمؤسسات**: التي تشرف على سير إجراءات التحكيم وفق أعلى المعايير الدولية.

خاتمة وتقدير

أسأل الله العلي القدير أن يوفقني لما فيه الخير والصواب، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لمن يطلع عليه. كما وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساندني وساعدني في إنجاز هذا العمل، وأخص بالشكر أساتذتي الكرام وزملائي الأفاضل الذين أغتوني بملاحظاتهم وتوجيهاتهم. كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم في تذليل الصعوبات لإخراج هذا العمل إلى النور.

سائلين الله أن يكتب هذا العمل في ميزان الحسنات، وأن يكون إضافة نوعية للمكتبة القانونية العربية والدولية عامة والأردنية خاصة، وأن ينفع به الباحثين والممارسين على حد سواء. وأرجو من القراء الكرام التفضل بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم فهي سبيلنا جميعاً إلى الرقي والتمام.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الدكتور أمجد علي سعادة
www.Dr-Saadeh.com
amjsaadeh@hotmail.com

فهرس الكتاب

مقدمة كتاب التحكيم التجاري الدولي في ميزان الشريعة والقانون..... ٣
فهرس الكتاب..... ٨
الجزء الأول: النظرية الشرعية للتحكيم التجاري الدولي – دراسة تأصيلية مقاصدية..... ١٥
المبحث الأول: دعائم التحكيم في الكتاب والسنة والإجماع (تأسيس نظري)..... ١٦
المطلب الأول: الأدلة على مشروعية التحكيم..... ١٦
المطلب الثاني: التكييف الفقهي للتحكيم – الترجيح بين النظرية العقدية والنظرية القضائية..... ٢١
المبحث الثاني: ضوابط التحكيم في الشريعة – نطاق الاتفاق، شروط المحكم، والنظام العام..... ٢٥
المطلب الأول: ماهية النظام العام الإسلامي..... ٢٥
المطلب الثاني: قاعدة "كل ما جاز فيه الصلح جاز فيه التحكيم" وتطبيقاتها المعاصرة..... ٢٦
المطلب الثالث: شروط المحكم والمحتكم – من الأهلية إلى العدالة وحسن السيرة والسلوك ثم الديانة ٣٢
المطلب الرابع: النظام العام الإسلامي كضابط للرقابة التلقائية وتجزئة الحكم المخالف..... ٣٤
المبحث الثالث: القواعد الفقهية المؤثرة في الإجراءات التحكيمية..... ٣٧
المطلب الأول: قاعدة "الضرر يزال" وتطبيقاتها في التدابير المؤقتة والأمر الأولي (المادة ٢٣) ٣٧
المطلب الثاني: قاعدة "الوفاء بالعقود" وبقاء اتفاق التحكيم بعد إبطال الحكم (المادة ٥١)..... ٣٨
المطلب الثالث: قاعدة "البينة على من ادعى" والشهادة الخطية المشفوعة بالقسم (المادة ٣٢/د-هـ) ٣٩
المطلب الرابع: قاعدة "المساواة وتكافؤ الفرص" وتجنب المصاريف غير الضرورية (المادة ٢٥/أ)..... ٤٠
المبحث الرابع: حوكمة التحكيم – الأبعاد والضوابط والأهمية..... ٤٢
تمهيد: ضرورة الحوكمة في منظومة التحكيم المعاصر..... ٤٢
أولاً: تعريف حوكمة التحكيم وأبعادها..... ٤٢
ثانياً: ضوابط الحوكمة الشرعية في التحكيم..... ٤٤
ثالثاً: أهمية الحوكمة في تطوير نظام التحكيم..... ٤٥
رابعاً: العلاقة بين الحوكمة والنظام العام الشرعي..... ٤٧
المبحث الخامس: إشكالية تطبيق القانون الأجنبي في ضوء حاكمية الشريعة، ومأسسة التحكيم الإسلامي وحوكمته ٤٩
المطلب الأول: إشكالية تنازع القوانين وحاكمية الشريعة (المادتان ٢٥/ب و ٣٦)..... ٤٩
المطلب الثاني: الحاجة إلى مأسسة "التحكيم الإسلامي" في التشريعات العربية والإسلامية..... ٥٠
المبحث الخامس: أثر مقاصد الشريعة في تطوير قانون التحكيم الأردني – دراسة تطبيقية على خمس مواد نموذجية ٥٢
تمهيد: المقاصد الكلية (الضروريات الخمس) ودورها في توجيه التشريع..... ٥٢
المطلب الأول: حفظ المال والعدالة الناجزة – السقف الزمني الإلزامي (المادة ٣٧)..... ٥٢
المطلب الثاني: العدالة التعاقدية وحماية الطرف الضعيف – إبطال التحكيم في عقود الإذعان (المادة ١٠/د)..... ٥٣
المطلب الثالث: حفظ الأعراض والأسرار التجارية – سرية حكم التحكيم (المادة ٤٢/ب)..... ٥٤
المطلب الرابع: الفصل في النزاع دون إهدار الجهد والمال – حكم الإقرار (المادة ٤٠/ب)..... ٥٥
المطلب الخامس: رقابة القضاء على أتعاب المحكمين (المادة ٤١/د-٣) ٥٦
المبحث السادس: خلاصة تقريرية وتوصيات قانونية..... ٥٧

المبحث السابع: دراسة مقاصدية لقواعد الأونسيترال النموذجي ٥٩
تمهيد: خصوصية الأونسيترال كقانون نموذجي ٥٩
المطلب الأول: مرونة "السياسة العامة" (Public Policy) كمدخل لتصحيح المخالفات الشرعية ٥٩
المطلب الثاني: مفهوم "قواعد القانون" (Rules of Law) – إمكانية اختيار الفقه الإسلامي كقواعد حاكمة ٦٠
المطلب الثالث: إطلاق سلطة الصلح دون قيد المشروعية الشرعية (المادة ٣٠) ٦١
المطلب الرابع: غياب حماية الطرف الضعيف في عقود الإذعان ٦٢
المطلب الخامس: شرط الدِّين في القضاء الاتفاقي – غياب في الأونسيترال ٦٢
خلاصة مقاصدية للتعامل مع الأونسيترال ٦٣
الدليل الإرشادي للانتقال إلى الجزء الثاني (ملخص لأهم المواد المؤصلة شرعياً) ٦٥
الجزء الثاني الشرح والدراسة القانونية المقارنة ٦٧
لمواد قانون التحكيم الأردني مع قانون الأونسيترال والقوانين الخليجية والعربية والدولية ٦٧
شرح القانون الأردني المقارن مع الأونسيترال والقوانين العربية والدولية ٧١
الفصل الأول أحكام عامة - النطاق والأحكام التمهيدية ٧٢
المادة (١): مسمى القانون ونفاذه ٧٢
المادة (٢): التعاريف ٧٥
المادة (٣): نطاق تطبيق القانون ٧٩
المادة (٤): سريان القانون من حيث الزمان (حكم انتقالي) ٨٢
المادة (٥): حرية اختيار الإجراءات ودور "الغير" ٨٣
المادة (٦): التبليغات والمخاطبات ٨٦
المادة (٧): النزول عن حق الاعتراض ٨٩
المادة (٨): مدى تدخل المحكمة ٩١
مقارنات دولية – مدى تدخل المحكمة (المادة ٨) ٩٣
الفصل الثاني اتفاق التحكيم ٩٨
المادة (٩): تعريف اتفاق التحكيم وأهليته ٩٨
المادة (١٠): شكل اتفاق التحكيم وحالات البطلان الخاصة ١٠٤
مقارنات دولية – شكل اتفاق التحكيم وحماية الطرف الضعيف (المادة ١٠) ١٠٦
التحليل والتأصيل الشرعي ١١١
المادة (١١): صور اتفاق التحكيم (شرط التحكيم _سابق، مشارطة التحكيم - ولاحق) ١١٣
المادة (١٢): أثر اتفاق التحكيم على الدعوى الموضوعية ١١٥
المادة (١٣): التدابير المؤقتة والتحفظية من قبل القضاء ١١٧
ملاحظة مقارنة – أثر اتفاق التحكيم على الدعوى الموضوعية (المادة ١٢) ١١٩
إضافات موجودة في الأونسيترال غير موجودة في القانون الأردني ١٢٠
الفصل الثالث هيئة التحكيم ١٢١
المادة (١٤): عدد المحكمين ١٢١

مقارنات دولية – عدد المحكمين وشرط الفردية (المادة ١٤)..... ١٢٣
التحليل والتأصيل الشرعي..... ١٢٦
المادة (١٥): شروط المحكم وواجب الإفصاح..... ١٢٨
التحليل والتأصيل الشرعي..... ١٣٠
المادة (١٦): تعيين المحكمين وتدخل القاضي..... ١٣٢
المادة (١٧): أسباب رد المحكم..... ١٣٦
المادة (١٨): إجراءات طلب الرد والجهة المختصة..... ١٣٨
مقارنات دولية – إجراءات رد المحكم (المادة ١٨)..... ١٤١
المادة (١٩): إنهاء مهمة المحكم لتعذر الأداء أو العزل..... ١٤٦
المادة (٢٠): تعيين المحكم البديل..... ١٤٨
ملاحظة مقارنة – تعيين المحكم البديل (المادة ٢٠):..... ١٤٩
الفصل الرابع اختصاص هيئة التحكيم والتدابير المؤقتة..... ١٥٠
المادة (٢١): مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" وفصل الدفوع..... ١٥٠
مقارنات دولية – الطعن في قرار الاختصاص (المادة ٢١)..... ١٥٣
التحليل والتأصيل الشرعي..... ١٥٦
المادة (٢٢): استقلالية شرط التحكيم..... ١٥٨
المادة (٢٣): التدابير المؤقتة والتحفظية من قبل هيئة التحكيم..... ١٥٩
إضافات موجودة في الأونسيترال غير موجودة في القانون الأردني..... ١٦٣
مقارنات دولية – التدابير المؤقتة من هيئة التحكيم..... ١٦٤
التحليل والتأصيل الشرعي..... ١٦٩
الفصل الخامس إدارة إجراءات التحكيم والعدالة الإجرائية..... ١٧١
المادة (٢٤): حرية تحديد الإجراءات..... ١٧١
المادة (٢٥): المساواة والعدالة الإجرائية..... ١٧٣
المادة (٢٦): بدء إجراءات التحكيم..... ١٧٥
المادة (٢٧): مكان التحكيم والوسائل الحديثة..... ١٧٧
مقارنات دولية – مكان التحكيم والوسائل الحديثة (المادة ٢٧)..... ١٧٩
المادة (٢٨): لغة التحكيم..... ١٨٢
مقارنات دولية – لغة التحكيم (المادة ٢٨)..... ١٨٤
المادة (٢٩): بدء الإجراءات وتبادل اللوائح..... ١٨٦
المادة (٣٠): تداول المستندات والتقارير..... ١٨٨
المادة (٣١): تعديل الطلبات والبينات الإضافية..... ١٨٩
المادة (٣٢): الجلسات والشهادات الخطية التكنولوجية..... ١٩٠
المادة (٣٣): آثار التخلف عن الحضور أو تقديم الدفاع..... ١٩٥
ملاحظة مقارنة – التخلف عن الحضور أو تقديم الدفاع (المادة ٣٣):..... ١٩٦

المادة (٣٤): الاستعانة بالخبراء والمعاينة..... ١٩٧
المادة (٣٥): وقف سير الخصومة..... ١٩٩
ملاحظة مقارنة – وقف سير الخصومة (المادة ٣٥):..... ٢٠٠
إضافات موجودة في الأونسيترال غير موجودة في القانون الأردني..... ٢٠١
الفصل السادس حكم التحكيم وإنهاء الإجراءات..... ٢٠٢
المادة (٣٦): القانون الواجب التطبيق على الموضوع..... ٢٠٢
مقارنات دولية – القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع (المادة ٣٦)..... ٢٠٤
التحليل والتأصيل الشرعي..... ٢٠٩
المادة (٣٧): السقف الزمني لإصدار الحكم..... ٢١١
مقارنات دولية – السقف الزمني لإصدار الحكم (المادة ٣٧)..... ٢١٣
المادة (٣٨): آلية اتخاذ القرار وتفويض الرئيس..... ٢١٧
ملاحظة مقارنة – آلية اتخاذ القرارات (المادة ٣٨)..... ٢١٨
المادة (٣٩): حكم التحكيم بناءً على التسوية..... ٢١٩
المادة (٤٠): الأحكام الجزئية والوقتية والإقرار..... ٢٢١
مقارنات دولية – الأحكام الجزئية والوقتية والإقرار (المادة ٤٠)..... ٢٢٢
المادة (٤١): شكل الحكم ومحتواه (التسبيب والأتعاب)..... ٢٢٦
مقارنات دولية – شكل الحكم: التسبيب والأتعاب (المادة ٤١)..... ٢٢٩
المادة (٤٢): التبليغ وسرية الحكم..... ٢٣٣
المادة (٤٣): المسائل الجنائية العارضة (التزوير)..... ٢٣٤
مقارنات دولية – المسائل الجنائية العارضة والتزوير (المادة ٤٣)..... ٢٣٦
المادة (٤٤): حالات إنهاء إجراءات التحكيم..... ٢٤٢
المادة (٤٥): تفسير حكم التحكيم..... ٢٤٥
المادة (٤٦): تصحيح حكم التحكيم..... ٢٤٨
المادة (٤٧): الحكم الإضافي..... ٢٥٠
إضافات موجودة في الأونسيترال غير موجودة في القانون الأردني..... ٢٥٢
الفصل السابع بطلان حكم التحكيم والرقابة القضائية..... ٢٥٣
المادة (٤٨): نهائية الأحكام ودعوى البطلان..... ٢٥٣
مقارنات دولية – نهائية أحكام التحكيم ودعوى البطلان (المادة ٤٨)..... ٢٥٤
المادة (٤٩): حالات بطلان حكم التحكيم..... ٢٥٧
مقارنات دولية – أسباب بطلان حكم التحكيم (المادة ٤٩)..... ٢٦١
التحليل والتأصيل الشرعي..... ٢٦٦
المادة (٥٠): الاختصاص بنظر البطلان والمدة..... ٢٦٩
مقارنات دولية – دعوى البطلان: الاختصاص والمدة (المادة ٥٠)..... ٢٧١
المادة (٥١): أثر قرار المحكمة في دعوى البطلان..... ٢٧٥

إضافات موجودة في الأونسيترال غير موجودة في القانون الأردني ٢٧٦
مقارنات دولية – أثر إبطال الحكم على اتفاق التحكيم (المادة ٥١) ٢٧٧
التحليل والتأصيل الشرعي ٢٨٠
الفصل الثامن حجية الأحكام وتنفيذها ٢٨٢
المادة (٥٢): حيازة حكم التحكيم "حجية الأمر المقضي به" ٢٨٢
مقارنات دولية – حجية الأمر المقضي وتنفيذ حكم التحكيم (المادة ٥٢) ٢٨٣
المادة (٥٣): إجراءات طلب التنفيذ ٢٨٨
المادة (٥٤): الرقابة عند التنفيذ (النظام العام والتبليغ) ٢٨٩
إضافات موجودة في الأونسيترال غير موجودة في القانون الأردني ٢٩١
مقارنات دولية – الرقابة عند تنفيذ حكم التحكيم (المادة ٥٤) ٢٩٢
الفصل الختامي مواد انتقالية وختامية ٢٩٧
المادة (٥٥): عدم سريان القانون على الماضي ٢٩٧
المادة (٥٦): إلغاء القانون القديم ٢٩٧
المادة (٥٧): تكليف رئيس الوزراء والوزراء بالتنفيذ ٢٩٧
الجزء الثالث الخلاصات والمقارنات والملاحق ٢٩٩
فصل في خلاصات الدراسة المقارنة بين القانون الأردني وقانون الأونسيترال ٣٠١
جدول المقارنة الشامل بين قانون التحكيم الأردني وقانون الأونسيترال النموذجي (المواد ١-٥٥) ٣٠٢
جدول مقارنة الفروقات استناداً لقانون الأونسيترال بالمقارنة مع القانون الأردني ٣٠٨
فصل في خلاصة الفجوات بين قانون الأونسيترال وقانون التحكيم الأردني ٣١٢
فصل في التعديلات المقترحة على قانون التحكيم الأردني ليتو افق مع قانون الأونسيترال النموذجي ومقاصد الشريعة. ٣١٥
ملحق مصفوفة التو افق العام المقارن استنادا الى مواد وموضوعات القانون الأردني ٣٢٥
ملحق: قانون التحكيم الأردني لسنة ٢٠٠١ الساري المفعول مع التعديلات حتى سنة ٢٠١٨ ..... ٣٣٣
ملحق: قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي ٣٤٩
قائمة المراجع والمصادر ٣٦٥

التحكيم التجاري الدولي
في ميزان الشريعة والقانون

هذا الكتاب:

يُشكل هذا الكتاب مرجعاً علمياً وعملياً استثنائياً يضع اللبنات الأساسية لـ"**نظرية التحكيم التجاري الدولي الإسلامي**"؛ حيث يحلل مواد قانون التحكيم الأردني مادةً بمادة، ومقارنتها تفصيلياً مع قانون الأونسيترال النموذجي (UNCITRAL)، إلى جانب أحدث القوانين والتشريعات العربية والدولية.

يقدم الكتاب رؤية تحكيمية متكاملة توازن بين متطلبات التجارة الاستثمارية المعاصرة وأصالة المبادئ الشرعية، من خلال دراسات مقاصدية تأصيلية وتطبيقات إجرائية دقيقة.

أبرز ما يقدمه هذا العمل:

- **تحليل تفصيلي مادةً بمادة**: تفكيك واستقراء مواد قانون التحكيم الأردني وقراءتها في ضوء قانون الأونسيترال النموذجي والقوانين الدولية المقارنة.
- **جداول مقارنات تشريعية**: تقديم جداول ومصفوفات مقارنة شاملة تبين مواطن الاتفاق والافتراق، وترصد الفجوات التشريعية والدقائق الإجرائية بدقة.
- **تأصيل مقاصدي شرعي**: ربط الإجراءات التحكيمية بالقواعد الفقهية الكلية (كالضرر يزال، والوفاء بالعقود، ومقاصد الشريعة) لحوكمة عقود التمويل والإنشاءات والتجارة الدولية.
- **صياغة نصوص وتعديلات بديلة**: تقديم مقترحات تشريعية وصياغات بديلة للمواد القانونية بهدف سد الثغرات والارتقاء ببيئة التحكيم وتحقيق العدالة الناجزة.

الجمهور المستهدف:

مرجع واستراتيجية عمل لكل من: **القضاة، المحكمين، المحامين والمستشارين القانونيين، مراكز التحكيم المؤسسي، والباحثين في الفقه المقارن والقانون الدولي.**

صدر هذا الكتاب عن وقف بر الوالدين العلمي